المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

9 أبريل 2025

قواعد جديدة للّعبة:
الرسوم الأمريكية تضغط على الاقتصاد العالمي

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

14 معلومة مصورة

15 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

15 منشآت الطاقة الإيرانية: تداعيات التهديدات الأمريكية على أسواق الطاقة بالمنطقة

34 التجارة في عصر التعريفات: ماذا يعني ذلك لمصر؟

50 تأكيد الثقة في الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر: صرف الشريحة الثانية من الدعم المالي الأوروبي بقيمة 4 مليار يورو

تقديم

تدخل الساحة الاقتصادية العالمية مرحلة جديدة من التوتر والانكشاف، بعدما دخلت الرسوم الجمركية الأمريكية الموسعة حيّز التنفيذ، مثيرة موجة من الردود الدولية، على رأسها التصعيد الصيني، ومهددة بانكماش التجارة العالمية وعودة شبح التضخم. في هذا السياق المضطرب، تتقاطع تحولات السياسة التجارية مع أداء الأسواق العالمية، في لحظة تعيد رسم قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية.

محليًا، يبرز تحسن معدلات النمو وزيادة الاستثمارات الخاصة كإشارات إيجابية في ظل مساعٍ حثيثة لدفع التحول الرقمي وتوسيع قاعدة التصنيع. ويعكس إقرار مشروع الموازنة العامة الجديدة للعام المالي 2026/2025 توجهًا نحو تعزيز الدعم الاجتماعي وتحقيق فائض أولي، رغم تصاعد التحديات المالية.

إقليميًا، يتقاطع ملف الطاقة في العراق مع الأجندة السياسية الأمريكية، بينما يحاول لبنان الصمود أمام أزمات متراكبة في الإعمار والمياه والغذاء. أما في المشهد الاستثماري، فتشهد السوق المصرية تحركات لافتة من كبرى الشركات المحلية، سواء بالتوسع الخارجي أو التحول نحو الطاقة المتجددة.

وفي قطاع الطاقة والبيئة، تتقدم الشراكات المعنية بالأمونيا الخضراء، فيما يهدد الجفاف في لبنان أحد أعمدة الأمن القومي للبلاد. تقدم هذه النشرة تحليلًا دقيقًا لأهم المؤشرات والملفات الاقتصادية التي شكّلت مشهد الأسبوع، في ظل عالم يُعاد تشكيله بقواعد أكثر صرامة، وتحولات أكثر تعقيدًا.

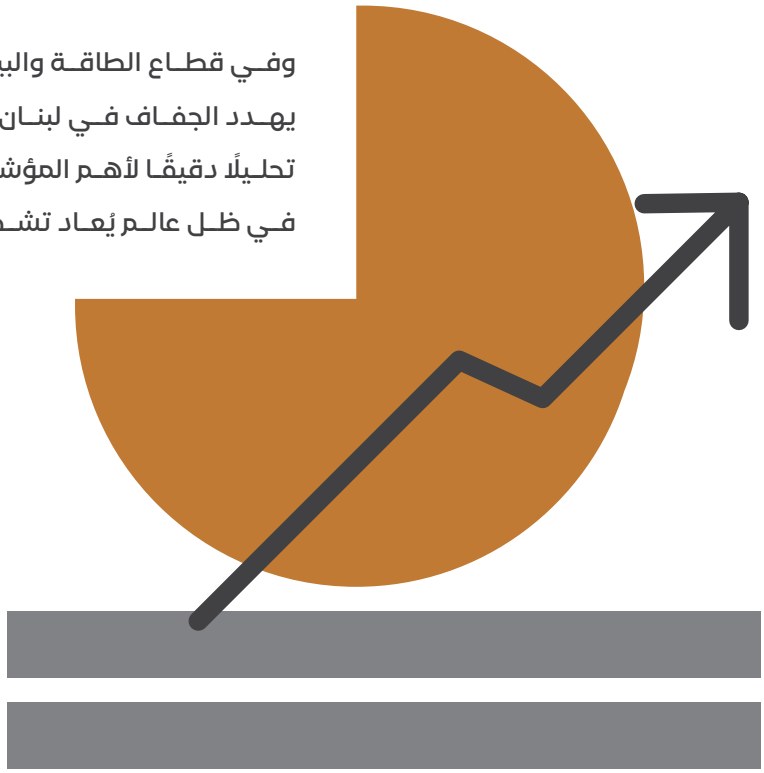

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

الموافقة على قرض بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 135 مليون يورو

أصدر السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي قرار رقم 164 لسنة 2024 بتاريخ 27 مارس 2025، بشأن الموافقة على اتفاقية القرض المقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 135 مليون يورو للمساهمة في تمويل مشروع الصناعة الخضراء المستدامة والموقعة في 31 ديسمبر 2023.

تحسن معدل النمو خلال الربع الثاني من العام المالي 2024-2025

أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني (الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر) من عام 2024-2025 سجل 4.3% مقارنة بـ 2.3% خلال الربع المماثل من العام المال السابق، ويعود ذلك إلى تحسن مجموعة من القطاعات خلال الربع الثاني من العام المالي عن نفس الربع من العام المالي السابق له: منها قطاع النقل، والتخزين، والمطاعم والفنادق. أما عن قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية والذي بلغ معدل نموه 17.7% فقد جاء ذلك النمو المرتفع نتيجة زيادة الإنتاج الصناعي في ضوء تسهيلات الإفراج الجمركي عن السلع الصناعية، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات العامة بنسبة 25.7% خلال الربع الثاني من العام المالي 2025/2024م، بينما حققت الاستثمارات الخاصة نموا بنسبة 35.4% خلال الربع ذاته، بما يمثل نحو 53.3% من اجمالي الاستثمارات.

وفي سياق آخر، فقد ارتفع صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليصل إلى 2.7 مليار دولار خلال الربع الأول من السنة المالية 2025/2024 محققا نسبة ارتفاع بحوالى 17% مقابل الربع المُناظر له من العام المالي السابق، وقد استحوذ القطاع الخدمي على

النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات بنسبة بلغت نحو 67.8% خلال الربع الأول للعام المالي 2025/2024، ويليه القطاع الصناعي بنسبة 24.6%، إلى جانب ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 18% خلال الربع الثاني من العام المالي 2025/2024.

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تُطلق تجريبيًا حزمة خدمات رقمية خاصة بالشباك الواحد

في إطار جهود ميكنة الخدمات وتعزيز التحول الرقمي، وانطلاق خدمات الشباك الواحد رقميًا، أعلنت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عن الإطلاق التجريبي لحزمة من الخدمات الرقمية المخصصة للمستثمرين، وتأتي هذه الخطوة ضمن المرحلة الأولى لرقمنة مجموعة من الخدمات، من بينها خدمتان تابعتان لإدارة علاقات المستثمرين (CRM): خدمة الاستقبال والمشورة، وخدمة تأهيل المستثمر والموافقة على المشروع، كما تشمل هذه المرحلة أيضًا مجموعة من خدمات الشباك الواحد، مثل إصدار التراخيص الدائمة بنظام الإخطار، والمتابعة السنوية للمنشآت الحاصلة على تراخيص التشغيل، ومن المقرر أن يتم إطلاق خدمات إضافية تدريجيًا، تشمل إصدار تراخيص التشغيل بالنظام المسبق، وإصدار التراخيص المؤقتة لأول مرة بنظام الإخطار، بالإضافة إلى التعديل الإداري والفني للتراخيص الدائمة، وإصدار تراخيص البناء.

مجلس الوزراء يوافق على مشروع موازنة العام المالي الجديد 2025-2026

وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 26 مارس 2025، على مشروع موازنة العام المالي الجديد 2025/ 2026، وقرر إحالته إلى مجلس النواب، وقد أشار وزير المالية إلى أن الإيرادات بالموازنة تُقدَّر بنحو 3.1 تريليون جنيه، أي بمعدل نمو سنوي 19%، كما أن المصروفات تقدر بحوالي 4.6 تريليون جنيه أي بمعدل بزيادة قدرها 18%، بالإضافة إلى استهداف الموازنة تحقيق فائض أولي 795 مليار جنيه، أي ما يعادل نسبة 4% من الناتج المحلي، إلى جانب خفض دين أجهزة الموازنة العامة إلى 82.9%.

وقد شملت الموازنة تخصيص 732.6 مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بزيادة 15.2% لتخفيف الأعباء عن المواطنين، واستهداف الفئات الأولى بالرعاية، منها تخصيص 160 مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف الخبز بمعدل نمو سنوي حوالي 20%، كما أن هناك نسبة 35% زيادة في معاش الضمان الاجتماعي «تكافل وكرامة» ليصل إلى ما قيمته 54 مليار جنيه، وتخصيص مبلغ 75 مليار جنيه لدعم المواد البترولية ونحو 75 مليار جنيه إضافية لدعم الكهرباء، و مبلغ 3.5 مليار جنيه لدعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل.

أحداث اقليمية

العراق يمد لبنان بالوقود وسط أزمة إعادة الإعمار

وافق العراق على تزويد لبنان بالوقود لمدة ستة أشهر دعمًا لجهود إعادة الإعمار، في أعقاب الصراع الأخير وتدهور الأوضاع نتيجة الحرب مع إسرائيل. وأكد رئيس الوزراء العراقي التزام بلاده بأمن واستقرار لبنان، مشيرًا إلى منح وزارة النفط استثناء خاصًا لتنفيذ هذا الاتفاق. ويأتي هذا الدعم في وقت حرج، حيث قدّر البنك الدولي احتياجات لبنان لإعادة الإعمار بنحو 11 مليار دولار في عشرة قطاعات رئيسية.

ضغوط أمريكية توقف استيراد العراق للوقود الإيراني

في خطوة تصعيدية، شددت الولايات المتحدة ضغوطها على العراق لوقف استيراد الغاز والنفط من إيران، وهو ما دفع بغداد للبحث عن بدائل سريعة. وتعتمد محطات الكهرباء العراقية على إيران لتوفير نحو 40% من احتياجاتها من الغاز والكهرباء، مما يهدد استقرار قطاع الطاقة في البلاد، خاصة مع ضعف البنية التحتية المحلية لمعالجة الغاز. هذه الأزمة تفتح الباب أمام تحولات جذرية في خارطة التوريد الطاقوي للعراق خلال الفترة المقبلة.

أحداث دولية

تعريفات ترامب الجمركية تدخل حيز التنفيذ

دخلت التعريفات الجمركية الجديدة التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيز التنفيذ بدءا من يوم 5 أبريل الجاري، تشمل التعريفات الجديدة التي تتراوح بين 10% و49% 180 دولة منها 18 دولة عربية أبرزها مصر والسعودية والامارات.

في خطوة وصفها بـ «يوم التحرير»، أعلن ترامب نطاق التعريفات الجديدة الأسبوع الأول من شهر أبريل لعام 2025 في سياق مواجهة ما وصفه ترامب بالخلل التجاري غير العادل، حيث أشار إلى الفجوة الكبيرة في حجم الاستيراد والتصدير مع الولايات المتحدة، إضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل، حيث فرضت الدول المستهدفة أيضًا رسومًا على البضائع الأمريكية التي تستوردها.

تفاعلت أسواق المال سلبا مع إقرار التعريفات الجديدة؛ حيث ارتفع «مقياس الخوف» الرئيسي في وول ستريت الجمعة إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر، في الوقت الذي أظهرت فيه مؤشرات السوق الأخرى تزايد قلق المستثمرين من تداعيات تطبيق التعريفات الجديدة.

تراجعت أسواق الأسهم العالمية وانخفضت أسعار النفط لليوم الثاني على التوالي في جلسة الجمعة الموافق 04 أبريل 2025، مع اتجاه المؤشر ناسداك المجمع نحو الهبوط ، بعد أن فرضت الصين رسوما جمركية جديدة على جميع السلع الأميركية ما أثار مخاوف من حرب تجارية عالمية موسعة

وارتفع مؤشر التقلب في بورصة شيكاغو التجارية، وهو مقياس قائم على اختبار قلق مستثمري الأسهم حيال توقعات السوق على المدى القريب، نحو 15.54 نقطة إلى 45.56، في أعلى مستوى منذ أغسطس.

وفي أسواق العملات، ارتفع مؤشر التقلب الضمني لليورو لشهر واحد إلى أعلى مستوى في عام واحد عند 9.68، حيث انخفض 1.1% مقابل الدولار.

وفي سياق متصل حذرت مديرة صندوق النقد الدولي من عواقب هذه التعريفات على توقعات الاقتصاد العالمي والتي من المتوقع أن يصدرها الصندوق والبنك الدولي خلال اجتماعات الربيع التي تنطلق 21 أبريل الجاري. كما توقعت منظمة التجارة العالمية انكماش حركة التجارة عالميا بواقع 1% خلال العام الجاري. فيما حذر رئيس الفيدرالي الأمريكي من تغذية موجة التضخم العالمية مع توقعه بتباطوء النمو عالميا نتيجة للتعريفات الجديدة.

الصين ترد على أمريكا وتفرض رسومًا جمركية بنسبة 34% على السلع المستوردة منها

ردت الصين على الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة بمجموعة من الإجراءات بما في ذلك فرض رسوم على جميع الواردات الأمريكية وقيود على تصدير المعادن الأرضية النادرة في تنفيذ لوعيدها بالرد على قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترمب، مما يصعّد النزاع التجاري بين البلدين، وفقًا لما نشره موقع «اقتصاد الشرق مع بلومبيرج».

ووفق ما نشرته وكالة «شينخوا» الإخبارية الصينية السبت، ستفرض بكين رسومًا جمركية بنسبة 34% على جميع الواردات القادمة من الولايات المتحدة ذات المنشأ الأميركي ابتداءً من العاشر من أبريل، وهو ما يوازي نسبة الرسوم التي فرضها ترمب تحت مسمى «الرسوم المتبادلة» على ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وأعلنت السلطات الصينية أيضًا أنها ستقيّد فورًا تصدير سبعة أنواع من المعادن الأرضية النادرة، وستبدأ تحقيقًا لمكافحة الإغراق بشأن أنابيب الأشعة السينية الطبية المقطعية

«CT» القادمة من الولايات المتحدة والهند، بالإضافة إلى وقف استيراد منتجات الدواجن من شركتين أمريكيتين.

كما أضافت الصين 11 شركة دفاعية أمريكية إلى «قائمة الكيانات غير الموثوقة»، وفرضت قيودًا على تصدير منتجات 16 شركة أمريكية أخرى.

تجارة الخدمات في الصين تسجل نموًا مطردًا في أول شهرين من العام الجاري

أظهرت بيانات وزارة التجارة الصينية أن تجارة الخدمات في الصين شهدت نموًا مطردًا في أول شهرين من العام الجاري، بما في ذلك زيادة كبيرة في تجارة الخدمات المتعلقة بالسفر، وكشفت البيانات التي نشرت الأسبوع الأول من شهر أبريل 2025 أن إجمالي حجم تجارة الخدمات في البلاد بلغ حوالي 1.31 تريليون يوان (حوالي 182.51 مليار دولار أمريكي) خلال الفترة المذكورة، بزيادة 9.9 في المائة على أساس سنوي.

وبلغت صادرات الخدمات 549.58 مليار يوان، بزيادة 13 في المائة عن العام السابق، بينما ارتفعت واردات الخدمات بنسبة 7.8 في المائة لتصل إلى 759.98 مليار يوان، ما أدى إلى عجز قدره 210.4 مليار يوان، وواصلت تجارة الخدمات المتعلقة بالسفر زخم النمو السريع، حيث قفزت بنسبة 28.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 409.8 مليار يوان.

أخبار الشركات

«تي بي إس» تضخ 250 مليون جنيه محليًا وتستهدف التوسع في السعودية بـ40 مليون دولار

أعلنت شركة تي بي إس القابضة عن خطة توسعية في السوق المصرية بقيمة 250 مليون جنيه خلال ثلاث سنوات، تشمل إنشاء مصنع جديد يضاعف الطاقة الإنتاجية ثلاث مرات،

وفقًا لما صرّح به سامح السادات، الشريك المؤسس ورئيس قطاع الاستثمار بالشركة. من المتوقع الانتهاء من المشروع بحلول مطلع 2026، في إطار تعزيز الحضور المحلي لشركة المخبوزات الرائدة، وعلى الصعيد الإقليمي، تخطط تي بي إس لضخ 40 مليون دولار في السوق السعودية خلال الفترة ذاتها، حيث تعتزم إنشاء مصنع بالشراكة مع شركة شهية للاستثمارات، مما يمثل أول خطوة فعلية في خطط التوسع خارج مصر.

«إم إن تي - حالا» تحصل على موافقة لتقديم خدمات التسجيل والعقود الرقمية

أعلنت شركة إم إن تي - حالا حصولها على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لإضافة خدمات التسجيل الرقمي (e-KYC) والعقود الرقمية إلى منصتها، في خطوة تعزز تحولها إلى مزود مالي رقمي شامل. وتتيح هذه الخدمات تجربة سلسة بالكامل للعملاء، من خلال التخلص من الإجراءات الورقية وتمكين فتح الحسابات وتفعيلها في دقائق، مع إمكانية الوصول الفوري إلى التمويل والاستثمار، هذه الخطوة تعزز قدرة الشركة على توسيع قاعدة عملائها، وتؤكد دعم الرقابة المالية للتحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي.

أخبار الطاقة

إنرجين تتراجع عن صفقة بيع أصولها في مصر وتحتفظ بمحفظتها الاستراتيجية

ألغت شركة إنرجين البريطانية صفقة بيع أصولها في مصر وإيطاليا وكرواتيا إلى شركة كارلايل، بعد فشل الأخيرة في الحصول على الموافقات التنظيمية في الوقت المحدد. الصفقة، التي كانت ستمنح إنرجين أكثر من ثلاثة أضعاف استثماراتها الأولية، كانت ستسمح لكارلايل بإطلاق شركة جديدة تركز على الغاز والنفط في البحر المتوسط بقيادة توني هايوارد، الرئيس التنفيذي السابق لشركة BP.

ورغم فشل الصفقة، أكدت إنرجين التزامها تجاه السوق المصرية وخططها للاستثمار والتوسع في المنطقة، مع استمرار امتلاكها لامتيازات ضخمة مثل أبو قير، العامرية، وإدكو. وتخطط الشركة للإعلان عن استراتيجيتها البديلة خلال شهر مايو، وسط تركيز على النمو والتنوع وتعزيز الأرباح.

شراكة جديدة بين «إيرليكيد» و«يونايتد إنرجي» لتطوير مشاريع الأمونيا الخضراء في مصر

وقّعت شركة «إيرليكيد بمصر» ومجموعة «يونايتد إنرجي» مذكرة تفاهم لتطوير مشاريع كبرى في مجال الطاقة المستدامة، مع تركيز خاص على إنتاج الأمونيا منخفضة الكربون باستخدام الهيدروجين الأخضر. تأتي هذه الشراكة في إطار سعي الطرفين لدفع عجلة تحول الطاقة في مصر، بالاعتماد على موارد الطاقة المتجددة القوية في البلاد.

وستوفر «إيرليكيد» خبراتها التكنولوجية وخدماتها، مثل تزويد المشروع بالنيتروجين، لدعم عمليات الإنتاج وتجاوز التحديات المرتبطة بتكلفة الطاقة المتجددة. وتستهدف الشركتان تحويل مصر إلى مركز إقليمي لإنتاج الأمونيا الخضراء، بما يتماشى مع أهداف البلاد في الاستدامة وأمن الطاقة.

وفي نفس السياق، كشفت منصة «ميس» أن السبب الحقيقي وراء تراجع شركة إنرجين عن بيع أصولها في مصر وإيطاليا وكرواتيا لشركة كارلايل يعود إلى عدم حصول الأخيرة على «خطاب الرعاية» من السلطات الإيطالية، وهو شرط أساسي لإتمام الصفقة، وكانت إنرجين قد أعلنت في وقت سابق من هذا الأسبوع إلغاء الاتفاق رسميًا بعد فشل كارلايل في استيفاء الموافقات التنظيمية قبل الموعد النهائي في 20 مارس، تلك الصفقة التي كانت ستنقل أصولًا استراتيجية في قطاع الطاقة إلى شركة كارلايل، تعطلت أيضًا بسبب غياب موافقات من السلطات المصرية والكوميسا، ما يعكس تعقيدات البيئة التنظيمية في إتمام مثل هذه العمليات العابرة للحدود.

أخبار البيئة

تراجع حاد في معدلات الأمطار في لبنان يهدد الأمن الغذائي والمائي

يعاني لبنان من انخفاض حاد في معدلات الأمطار لهذا العام، ما ينذر بكارثة زراعية تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والمائي في البلاد. ووفقًا لمصلحة الأرصاد الجوية، انخفضت التساقطات المطرية بنسبة 50% مقارنة بالمعدلات الطبيعية، ما يهدد بتقليص مخزون المياه الجوفية ويعقد عملية ري المحاصيل، ما يضع القطاع الزراعي في مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة.

هذا التراجع في الأمطار يفاقم الأزمات الاقتصادية في لبنان، حيث يعاني القطاع الزراعي من صعوبة في تأمين الموارد المائية اللازمة لإنتاج المحاصيل. التأثيرات السلبية على الزراعة قد تؤدي إلى تقليص الإنتاج المحلي، مما يرفع تكلفة السلع الأساسية ويزيد الضغط على الأمن الغذائي. هذه الأزمة تتطلب استثمارات عاجلة في حلول مستدامة لإدارة الموارد المائية وتحسين كفاءة الزراعة لمواجهة التحديات المستقبلية.

.. معلومة مصورة

التعريفات الجمركية الأمريكية على الدول العربية ودول الإقليم

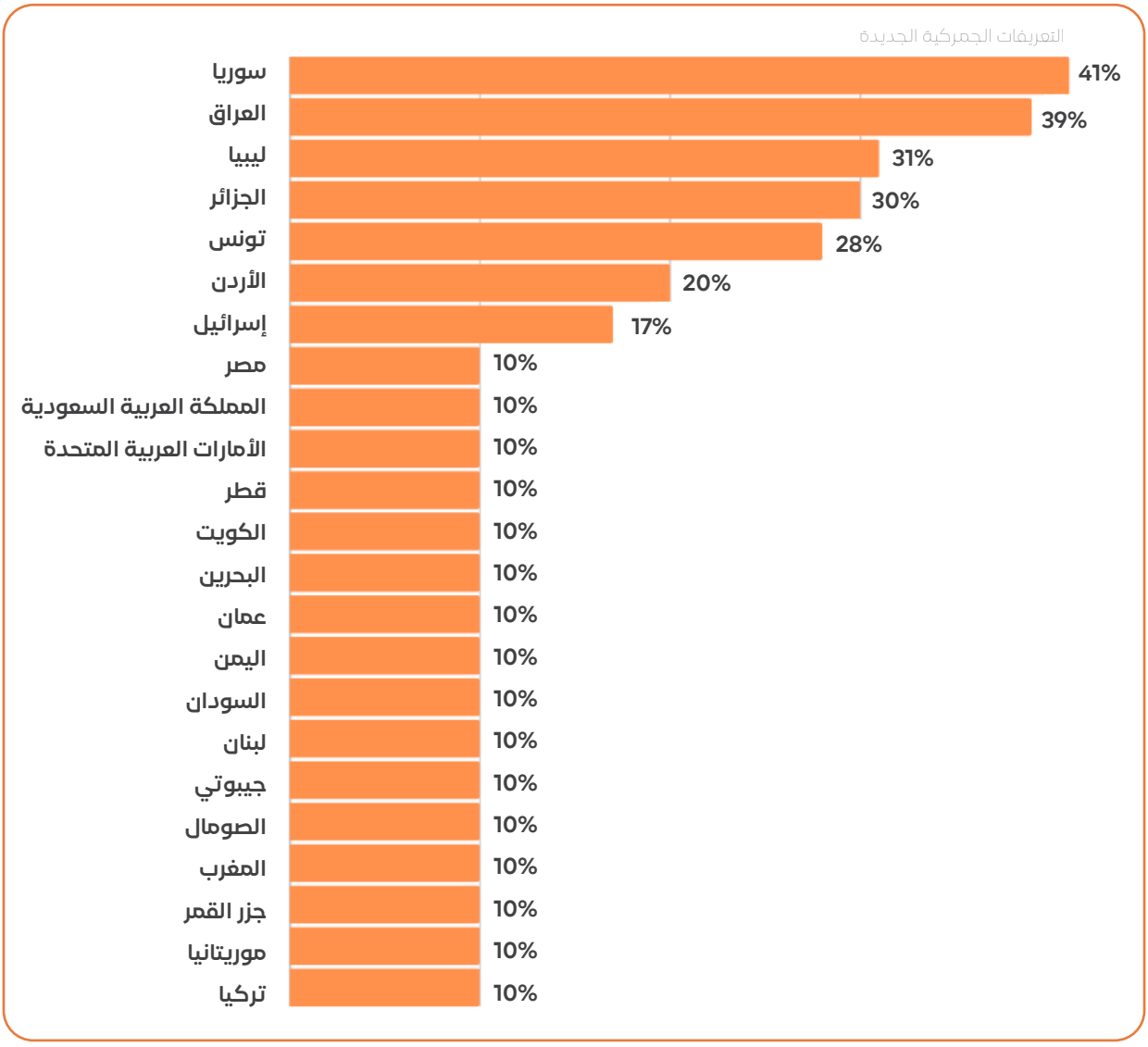

.. مقالات تحليلية

منشآت الطاقة الإيرانية: تداعيات التهديدات الأمريكية على أسواق الطاقة بالمنطقة

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

في ظل التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، برز احتمال توجيه الولايات المتحدة ضربات إلى البنية الأساسية لمنشآت النفط والغاز في إيران كقضية بالغة الأهمية، تنطوي على تداعيات خطيرة في أسواق الطاقة؛ إذ يمثل قطاع الطاقة في إيران، خصوصًا منشآت النفط والغاز الطبيعي، أهمية بالغة لاقتصادها ومكانتها الإقليمية، ويُشكل دعامة أساسية للاقتصاد الإيراني. وصب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مزيدًا من الزيت على المشهد الإقليمي بعد تحذيره إيران من «قصف لا مثيل له» إذا لم تتوصل مع بلاده إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، مما يثير تساؤلات بشأن ما يخبئه قادم الأيام.

ورغم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى لسنوات طويلة، لا تزال طهران تصدر بين نصف إلى ثلثي نفطها، ومعظم هذا النفط ينتهي بالوصول في الصين. وفي ظل تنامي الحديث عن استعدادات لشن هجوم على منشآت إيران (النفطية والنووية)، برز التركيز على احتمالات وجود نية لضرب منشآت إنتاج وتكرير النفط في إيران بهدف وقف مصادر تمويل الاقتصاد فيها، الأمر الذي استجابت أسواق الطاقة له بشكل سريع بما يطرح تساؤلات حول سبب ذلك.

لم تعد أسعار النفط والغاز الطبيعي محصنةً ضد التوترات الجيوسياسية التي تجتاح بها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وأصبحت عرضة للعديد من التقلبات في ظل تهديد لأمن المنشآت النفطية (جرس إنذار حقيقي لأمن الطاقة العالمي). حيث يعد تهديد

المنشآت النفطية خطوة فارقة جديدة في سياق التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم منذ بداية الضربات على غزة، وذلك مع تصاعد وتيرة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. وفي ظل تخوف طول أمد تلك الضربات وتوسعها بدخول أطراف أخرى (سيناريوهات متعددة)، تُثار مخاطر عديدة قد تهدد أسواق الطاقة العالمية. وعليه، يتركز السيناريوهات للضربة الأمريكية المحتملة في 4 نقاط رئيسة وهي: استهداف منشآت عسكرية، نووية، نفطية، وناقلات الطاقة.

مقومات إيران النفطية:

لا يقتصر قطاع الطاقة في إيران على النفط فقط، بل يشمل أيضًا الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية، إضافة إلى مشاريع جديدة تهدف إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن هناك تهديدات قد تطال هذا القطاع الحيوي المهم لإيران في أعقاب التوتر السائد مع إسرائيل وواشنطن.

علاوة على ذلك، تملك إيران (البالغ عدد سكانها حوالي 83 مليون نسمة) احتياطيات كبيرة من النفط الخام، وتُصنف من بين قائمة الكبار في إنتاج النفط على مستوى العالم، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد فنزويلا والسعودية بين دول أوبك من حيث الأكثر امتلاكًا للاحتياطيات النفطية المؤكدة، إذ تستحوذ طهران على حصة قدرها حوالي 14%. تقع معظم احتياطيات إيران النفطية في البر حيث تُشكل حوالي 71%، في حين يحتوي حوض خوزستان على حوالي 80% من إجمالي الاحتياطيات الإيرانية النفطية.

ويُقدر إجمالي احتياطيات النفط الخام القابلة للاستخراج لدى إيران بحوالي 157.8 مليار برميل من النفط الخام، وذلك حتى يناير عام 2025، كما هو موضح في الشكل التالي.

استكمالًا لما سبق، تملك إيران حوالي 145 حقلًا (برًيا وبحريًا)، يتركز الحقول النفطية ذات الإنتاجية الأكبر في جنوب البلاد وغربها، ويعد حقل الأهواز الأكبر في المنطقة، بالإضافة إلى حوالي 21 مصفاة غاز، و10 مصافي نفط، ولديها القدرات التقنية التي تمكنها من بناء مصافٍ أخرى.

ويُعد حقل الأهواز من أكبر الحقول النفطية الإيرانية والذي يعرف أيضًا كثالث حقل نفطي كبير في العالم، وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة للحقل حوالي 65 مليار برميل من النفط الخام، واكتشفت شركة النفط الإيرانية (البريطانية السابقة) هذا الحقل قبل حوالي 67 عامًا وتم تدشينه واستخراج النفط منه عام 1997، وهو يحتوي على 5 تجمعات لإنتاج ما يُعادل 800 ألف برميل

يوميًا، بالإضافة إلى إنتاج حوالي 13 مليون متر مكعب من الغاز المصاحب، ويبلغ طول هذا الحقل حوالي 67 كيلومترًا وعرضه حوالي 6 كيلومترات.

وتُعد المصافي الإيرانية من المنشآت الاستراتيجية الحساسة، حيث يتم فيها تكرير النفط وتحويل النفط الخام إلى الغاز السائل والنفط الأبيض والبنزين والديزل ومشتقات نفطية أخرى. وتُعتبر مصافي البترول لمعامل صناعية عملاقة، تحتوي على العديد من وحدات المعالجة المختلفة والمرافق الإضافية المساعدة مثل وحدات الخدمات ووحدات التخزين. وتنتج إيران يوميًا من هذه المصافي ما يقارب 115 مليون لتر من وقود البنزين، وهو ما حقق لطهران اكتفاءً ذاتيًا من المشتقات والمنتجات البترولية. ولدى إيران عشرة مصافٍ عملاقة، تتوزع في جغرافياتها الواسعة، في جنوب غرب إيران ووسطها وجنوبها وشمالها، منها مصافي طهران العملاقة، كما هو موضح في الشكل التالي.

وعليه، تملك إيران أحد أكبر قطاعات التكرير في الشرق الأوسط، بطاقة إنتاجية وصلت إلى حوالي 2.4 مليون برميل يوميًا في عام 2024، موزعة على 10 مواقع رئيسة. وأكبر 3 مصافٍ لديها، هي مصفاة أصفهان التي تنتج حوالي 370 ألف برميل يوميًا، ومصفاة عبادان التي تنتج حوالي 360 ألف برميل يوميًا، ومصفاة بندر عباس التي تنتج حوالي 320 ألف برميل يوميًا. وينتج مصنع جم التطبيقي الواقع في بندر عباس أيضًا حوالي 399 ألف برميل يوميًا، وتم الانتهاء من بنائه عام 2018، وهو أحدث وأهم مصدر فعلي للبنزين في إيران، حيث لبّى حوالي 40% من الطلب المحلي العام الاقتصادي 2024.

وتملك شركة تكرير وتوزيع النفط الوطنية الإيرانية المملوكة للدولة، السيطرة الكاملة على عمليات نقل وتخزين وتسويق وتوزيع المنتجات النفطية في إيران، ومن أبرز الموانئ التي يُصدر منها النفط، على الساحل جنوب غربي إيران، ميناء بندر عباس، وميناء جزيرة خرج، التي تمثل حوالي 90% من صادرات النفط الإيراني.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران تعاني من آثار عقوبات أمريكية أعادت واشنطن فرضها بدءًا من عام 2018، وذلك بعد انسحابها الأحادي من الاتفاق بشأن برنامج طهران النووي. وحرمت العقوبات الأمريكية طهران من أكثر من حوالي 100 مليار دولار من عائدات النفط الخام، ومنعتها من تصدير حوالي 1.8 مليار برميل من النفط من أبريل عام 2018 إلى أبريل من عام 2021، كما هو موضح في الشكل التالي.

علاوة على ذلك، بلغت احتياطيات إيران المؤكدة من الغاز الطبيعي حوالي 1.2 تريليون قدم مكعبة في عام 2024، وتحتل المرتبة الثانية عالميًا، وتملك إيران حوالي 17% من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم، وما يقرب من نصف احتياطيات أوبك. كما كانت إيران ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي الخام في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا في عام 2022، وعلى الرغم من العقوبات التي تقيد الاستثمار وتعوق تطوير الغاز الطبيعي في إيران، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الخام بأكثر من حوالي 60% بين عامي 2011 و2023، وتوسع إلى ما يقرب من حوالي 8.8 تريليون قدم مكعبة.

في عام 2023، كانت إيران رابع أعلى مستهلك للغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين، ويُستهلك معظم

إنتاج إيران من الغاز الطبيعي محليًا (تنتج إيران حوالي مليارًا و40 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، يُسلّم منه نحو 980 مليون متر مكعب إلى شركة الغاز الوطنية).

علاوة على ذلك، ووفقًا للبيانات المعلنة عن صناعة الغاز الإيرانية، فإن طهران لم تتمكن حتى الآن من استخراج أكثر من حوالي 70% من احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي (17% من إجمالي الاحتياطي العالمي)، حيث تبلغ حصة إيران من الإنتاج العالمي حوالي 5% فقط، وذلك بسبب المشاكل التي تواجهها وخاصةً العقوبات الأمريكية، وعليه ظل استخراج الغاز في إيران من احتياطاتها المؤكدة منخفضًا بشكل كبير.

ولـدى إيـران 43 حـقلًا غازيًـا، أهمهـا حقـل بـارس الجنوبـي المطـل علـى الخليـج، وهـو أكبـر حقـل للغـاز الطبيعـي فـي العالـم، تتقاسـمه كل مـن قطـر وإيـران، ويُعـرف الحقـل فـي قطـر بحقـل غـاز الشـمال. وتبلـغ مسـاحته حوالـي 90,700 كيلومتـر مربـع منهـا 60,000 فـي ميـاه قطـر الإقليميـة و30,700 فـي الميـاه الإيرانيـة.

إجمـالًا لمـا سـبق، ارتفـع إنتـاج النفـط الإيرانـي منـذ بدايـة العـام الاقتصـادي بنحـو 700 ألـف برميـل يوميًـا، مسـجلًا بذلـك أعلـى مسـتوياته فـي تسـع سـنوات عنـد حوالـي 3.25 ملاييـن برميـل يوميًا، كمـا هـو موضـح فـي الشـكل التالـي، بعـد أن اسـتفادت طهـران مـن انخفـاض حـدة التوتـرات مـع واشـنطن (قبـل المواجهـة المباشـرة الحاليـة مـع إسـرائيل)، وغـض الإدارة الأمريكيـة الطـرف عـن صـادرات النفـط الإيرانـي، فـي خطـوة ربطهـا البعـض برغبـة الإدارة الأمريكيـة فـي كبـح صعـود أسـعار الخـام (فـي نهايـة عـام 2022).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن واردات الصين من النفط الإيراني ارتفعت بشكل مستمر في السنوات الأخيرة، لتصل إلى حوالي 1.8 مليون برميل يوميًا، وهو الأمر الذي يعني أن أي تعطيل لتصدير النفط الإيراني سيؤثر بشكل كبير على اقتصاد طهران كما سيضر باقتصاد الصين (ثاني أكبر اقتصاد بالعالم)، وسيضر بالتالي بالاقتصاد العالمي (قطع إمدادات النفط الإيرانية سيجبر المصافي الصينية على زيادة مشترياتها من الموردين الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك روسيا. وهذا التحول قد يؤدي إلى دعم مالي أكبر لجهود روسيا الحربية في أوكرانيا، مما يزيد تعقيد المشهد الجيوسياسي الأوسع).

وعليه، يمكن القول إن ضرب منشآت النفط الإيرانية قد يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة لطهران، وبينما تشكل بنية إيران النفطية الواسعة، التي تضم حقول نفط ضخمة وأنابيب ومحطات تصدير ومصافي، هدفًا مغريًا لضربات أمريكية، ولكن هذه الخطوة قد تأتي بنتائج عكسية على أسواق النفط العالمية. حيث تؤدي إلى ارتفاع هائل في أسعار النفط على مستوى العالم، مما قد يتسبب في تداعيات اقتصادية واسعة النطاق.

المنشآت النووية الإيرانية:

بالرغم من تفاعل أسواق النفط الخام مع التهديدات الأمريكية الأخيرة، فإن القطاع ليس الوحيد الواقع في دائرة الأهداف المحتملة، والتي تمتد من المنشآت النووية وصولًا إلى استهدافات أخرى مؤثرة داخل إيران. إذ تملك إيران عدة منشآت نووية بارزة تنتشر في مختلف أنحاء البلاد، بعضها يُخصص لتخصيب اليورانيوم

وإنتاج الوقود النووي، بينما يتم استخدام البعض الآخر للأبحاث العلمية، (يضم البرنامج النووي الإيراني العديد من المنشآت النووية التي يمكن أن تكون أهدافًا محتمَلة في حال قررت إسرائيل شن هجمات عليها) ومن ضمنها:

مناجم اليورانيوم:

تملك إيران عدة مناجم لاستخراج مادة اليورانيوم، أهمها مناجم سغند في محافظة يزد، وتحتوي على كميات كبيرة من خام اليورانيوم، وبدأ العمل فيها منذ السبعينيات. ويُعد منجم زاريغان أيضًا أحد المواقع المهمة لليورانيوم في إيران، ويقع في منطقة يزد، ويعد جزءًا من الجهود الإيرانية لتطوير قدراتها في مجال الطاقة النووية.

ووفقًا لتقرير وكالة الطاقة الذرية في مايو 2024، فإن إيران تخطت بشكل كبير السقف المحدد لتخصيب اليورانيوم عند نسبة حوالي 3.67%، أي ما يعادل النسبة المستخدمة في محطات الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، حيث باتت إيران تملك حوالي 351.3 كيلوجرامًا من اليورانيوم المخصب بنسبة حوالي 20%، مقابل 712.2 كيلوجرامًا قبل ثلاثة أشهر.

مراكز تخصيب اليورانيوم:

يُعد مركز رامانده من ضمن المنشآت الاستراتيجية في إيران، وتضم مدينة نطنز ، إلى جانب المفاعل، مركزًا لتخصيب اليورانيوم. ووفقًا للتصريحات الإيرانية، فإنها تستخدمه لأغراض سلمية مثل توليد الطاقة.

وبالإضافة إلى نطنز وراماندە، تملك إيران موقعًا للتخصيب في لشكَر آباد، قرب طهران، وظل سريًا إلى أن كشفت عنه تقارير غربية. ويُعد مركز أردكان من أبرز مواقع تخصيب اليورانيوم، ويقع في محافظة يزد، الغنية بالمعادن واليورانيوم، ويُعتقد أن هذا الموقع يُخصص لإنتاج مادة مسحوق اليورانيوم الطبيعي (الكعكة الصفراء).

المفاعلات النووية:

يُعد مفاعل بوشهر، جنوبي إيران، أول مفاعل في البلاد، تم بناؤه بمساعدة روسيا، وبدأ تشغيله عام 2011، ويُستخدم لتوليد الكهرباء. كما تملك إيران مفاعلًا بالقرب من منطقة أراك في وسط البلاد، وهو قادر على إنتاج البلوتونيوم، ما جعله مصدر قلق دولي، وذلك بسبب قدرته على إنتاج مواد تُستخدم في صناعة الأسلحة النووية.

أما مفاعل فوردو فهو منشأة نووية مهمة، ويُعد أحد أبرز مواقع تخصيب اليورانيوم، ويقع بالقرب من قرية فوردو، جنوب مدينة قم في وسط إيران (تم بناء المنشأة على عمق كبير تحت الأرض، مما يجعلها حصينة ضد الضربات الجوية، وهي إحدى أكثر المنشآت النووية الإيرانية حماية).

ويُعد مفاعل "نطنز» رمزًا رئيسًا كذلك في برنامج إيران النووي، ويشكل هدفًا رئيسًا في الصراع الدولي حول طموحات إيران النووية، ويُستخدم المفاعل لتخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي، وبُني بشكل جزئي تحت الأرض لضمان حمايته من أي هجمات أو محاولات لاستهدافه. أما خامس المفاعلات النووية، فيقع في مدينة أصفهان، التي يحمل اسمها، ويشتهر بدوره في معالجة وتحويل اليورانيوم إلى وقود نووي، بالإضافة إلى العديد من الوظائف الحيوية الأخرى.

مراكز الأبحاث:

تعتمد إيران في مشروعها على العديد من المراكز البحثية المتخصصة في الأبحاث النووية والكيميائية، منها مراكز جابر بن حيان، وجورغان، ودرمنَد للفيزياء البلازمية. وتملك منشآت أخرى ومجموعة واسعة من مراكز الصناعات والبحوث الأخرى؛ وذلك بهدف دعم المشروع النووي الإيراني، وتدعم الطموحات النووية للدولة، كمنشآت تصنيع الأسلحة والصواريخ وأجهزة الطرد المركزي.

ومن أبرز هذه المؤسسات، مركز أصفهان لبحوث وإنتاج الوقود النووي، ومجموعة صناعات الذخائر والميتالورجيا، وبارشين للصناعات الكيميائية، وجامعة مالك الأشتر لتكنولوجيا الدفاع، كما يوضح الشكل التالي منشآت إيران النووية.

تأسيسًا على ما سبق، يرتهن استقرار المنطقة والأمن الطاقي بما ستؤول إليه الأوضاع السياسية والأوضاع الجيوإستراتيجية المقبلة. وبطبيعة الحال، سيكون لذلك تأثير فيما بعد، سواء على ارتفاع أو استمرار نفس الأسعار بالنسبة للإنتاج واستخراج النفط الخام وعملية التصدير لهذه الموارد البترولية والمشتقات.

نطاق الصراع الحالي وتأثيرات الضربة المحتملة على أسعار الطاقة:

بالنظر إلى نطاق الصراع الحالي، نجد أنه على الرغم من أنه يقع في منطقة الشرق الأوسط فإنه يُشكل تهديدًا مباشرًا على خطوط الإمدادات النفطية، أو مصادرها الرئيسة في المنطقة (تأثير متصاعد، لأنه مرتبط بدول نفطية كبرى)، في حالة تصعيد الصراع والضربة (ضرب المنشآت النفطية والنووية)، وهو الأمر الذي قد يدفع أسعار النفط للأعلى (فوق مستويات 95 دولارًا للبرميل النفطي)، مع تأثير كبير قد يصل إلى حوالي 60% زيادة في حركة الأسعار (لأن الأمر متعلق بدولة نفطية كبرى).

ولذلك يمكن القول إن خفض أو فقدان حوالي 100 ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني سيؤدي إلى زيادة بمقدار نحو 10 دولارات للبرميل الواحد خلال الفترة المقبلة. وقد تسهم المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط في تحويل المستويات الهبوطية لدى المستثمرين إلى مستوى صعودي.

استهداف حقول النفط سيضرب قدرة إيران الإنتاجية، في حين أن استهداف المرافئ سيقطع التصدير، كما أن ضرب المصافي قد

يعطل الإمدادات الداخلية للوقود. وعليه، فإن أي ضربة أمريكية كبيرة على قطاع الطاقة ستكون مدمرة للاقتصاد الإيراني، خصوصًا أن الصادرات تشكل نحو 85% من إيرادات الحكومة، وتُمَوّل غالبية أنشطة الحكومة ونفوذها الإقليمي.

وعلى عكس ذلك، هناك سيناريو آخر قد يتحقق إذا لجأت واشنطن إلى رد مدروس وتحديد الأهداف (المنشآت النفطية والنووية في إيران)، فقد يكون هناك تصعيد مطول من شأنه أن يُبقي الأسعار مرتفعة (نطاق 80 دولارًا للبرميل). أما السيناريو الثالث (الأسوأ) فهو حرب شاملة ومتعددة الأطراف (متبادلة) في حال الرد الإيراني بتهديد مباشر لمنصات الغاز الطبيعي (بالأخص حقل تَمار)، مما سيؤدي إلى أزمة عالمية لم يشهدها العالم من قبل (في سوقي النفط الخام والغاز الطبيعي)، ولكن ذلك يعتمد على كيفية استجابة الأسواق العالمية للضربات المتوقعة ومدى تأثيرها على القطاعات العامة، بالإضافة إلى مدى خطورتها على إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي (مضيق هرمز).

ويظل الوضع الأخطر على صناعة النفط العالمية هو خطورة تعطل إنتاج النفط الإيراني أو صادراته بشكل كامل، فقد يؤدي ذلك إلى تقليص العرض العالمي، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار على نحو مستدام، أو قيام إيران بتعطيل حركة المرور عبر مضيق هرمز، الذي يتعامل مع حوالي 20% من تجارة النفط العالمية. وقد تتسبب مثل هذه الخطوة في ارتفاع كبير في الأسعار (وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الوقود).

وفقًا لما سبق، بات ارتفاع أسعار برميل النفط الخام في الأسواق العالمية إلى مستوى 100 دولار للبرميل النفطي الواحد أمرًا غير مستبعد، وذلك في حال زيادة المخاطر الجيوسياسية في

المنطقة والناتجة عن توسع العدوان الإسرائيلي على العديد من دول المنطقة (توسع العمليات العسكرية)، مع تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وتحوله إلى حرب مباشرة شاملة (مستمرة) بين الولايات المتحدة وإيران، وليس حربًا غير مباشرة عن طريق أطراف أخرى أو ضربات متبادلة ومتباعدة.

بالإضافة إلى تشديد الغرب الخناق على النفط الروسي (توقعات بعقوبات جديدة) من خلال محاولات التوسع في حزم العقوبات المتنوعة، أيضًا مع زيادة الطلب من قبل كبار المستهلكين للطاقة وفي المقدمة الصين.

لكن، في المقابل، فإن هناك مخاطر شديدة لقفزة أسعار النفط المتوقعة، سواء على الاقتصاد العالمي، وكذلك على الدول المستهلكة للطاقة والوقود، لكن التأثير الأكبر سيكون على المواطنين في الدول المستهلكة للطاقة الذين سيجدون أنفسهم أمام قفزات في أسعار مشتقات الوقود مثل البنزين والسولار والغاز والديزل، والقطاعات والخدمات المرتبطة بها مثل الكهرباء والمياه والمواصلات وغيرها.

من هي الدول الأكثر تضررًا؟

يُشكل مضيق هرمز الطريق الوحيد لتصدير النفط من العراق والكويت، وعليه ستكون اقتصادات هذه الدول من أكثر المتضررين، في حين أن السعودية والإمارات وعُمان بإمكانها التخفيف من بعض الخسائر المتوقعة، وذلك من خلال اللجوء إلى طرق أخرى، ولا سيما الأنبوب الذي يربط شرق السعودية بغربها على البحر الأحمر.

ويُعد مضيق هرمز المنفذ الوحيد لصادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر، إحدى أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، لذا فإن أي خلل في الصادرات سيؤثر على سوق الغاز المسال في العالم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطر عملت على زيادة إمداداتها إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الماضية (حوالي 14.98 مليون طن خلال عام 2023)، وقد تجنبت المرور عبر البحر الأحمر، مفضّلة الاعتماد على طريق رأس الرجاء الصالح.

(يُشار إلى أن دولة قطر تستهدف التوسع في إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بإعلانها في 2024 زيادة خططها إلى إنتاج حوالي 142 مليون طن، وتوقيع عقود طويلة الأجل مع شركائها للتصدير، فضلًا عن اتفاقها مع الشركات التي ستساعدها في خطط التوسع)، كما يوضح الشكل التالي مسارات وشبكات النفط في الشرق الأوسط.

علاوةً على ذلك، ستكون أوروبا من بين المتضررين فيما يتعلق بالمشتقات والمنتجات النفطية الذكية، وبالأخص المشتقات من الكويت، والتي أصبحت مصدرًا مهمًا منذ نهاية عام 2021 لتعويض الطلب، وذلك بعد تطوير مصفاة الزور التي تبلغ طاقتها أكثر من حوالي 650 ألف برميل يوميًا.

أمام ما تقدم، فإن الهجوم على منشآت الطاقة الإيرانية سيؤدي إلى تعطيل إنتاج إيران، مما يُسهم في نقص الإمدادات العالمية، خاصة في ظل تخفيضات إنتاج تحالف أوبك بلس، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية. حيث إن ضربة كهذه قد «تزيد التوترات في الخليج العربي»، مما يهدد شحنات النفط عبر مضيق هرمز، وعلى الصين ضرورة البحث عن موردين آخرين، مما قد يعيد تشكيل خريطة تدفقات التجارة النفطية في العالم.

لعلّ القول، سيتتبع الضربة الأمريكية المحتملة العديد من التبعات السياسية والاقتصادية، بالأخص أن الضربة الإيرانية الأخيرة في نهاية عام 2024 كانت مختلفة عن ضربة أبريل الماضي، وجاءت مصحوبة برسائل إيرانية وتهديد صريح لمنشآت إسرائيل وبالأخص الغاز الطبيعي. وعليه، تشعر أسواق الطاقة بالقلق من أن الهجوم الأمريكي المحتمل، مهما كان شكله، قد تكون له تداعيات كبيرة على أسواق النفط والطاقة بشكل عام.

وقد يؤدي استهداف واشنطن صناعة الطاقة الإيرانية إلى إضعاف اقتصاد إيران، مما قد يؤدي إلى ردود فعل أقوى من إيران واستهداف منصات وحقول الغاز الإسرائيلية، مما قد يُدخل

العالـم فـي حـرب طاقـة لـن يسـتطيع أحـد الهـروب مـن نفقهـا المظلـم وتداعياتهـا القاتمـة علـى اقتصـادات الـدول.

هل تتأثر مصر؟

يتزايـد القلـق مـن اتسـاع رقعـة الأزمـة لتشـمل تداعيـات اقتصاديـة تتجـاوز حـدود إيـران والولايـات المتحـدة، وتمتـد إلـى دول المنطقـة والعالـم ، وعلـى الرغـم مـن أن مصـر ليسـت طرفًـا مباشـرًا فـي هـذا الصـراع، إلا أن موقعهـا الاسـتراتيجي واعتمادهـا علـى الأسـواق العالميـة فـي تأميـن احتياجاتهـا مـن الطاقـة، يجعلانهـا عرضـة لتأثيـرات غيـر مباشـرة و أولـى هـذه التأثيـرات تتمثـل فـي أسـعار الطاقـة، إذ تشـير أغلـب التقديـرات إلـى أن أي هجـوم علـى منشـآت النفـط الإيرانيـة، أو علـى الموانـئ وحقـول الإنتـاج، سـيدفع بأسـعار النفـط إلـى مسـتويات قـد تتجـاوز 100 دولار للبرميـل. هـذا الارتفـاع الحـاد سـيمثل عبئًـا علـى اسـتيراد عـدد مـن مشـتقات البتـرول لتلبيـة احتياجاتهـا، ويُحـدث ضغطًـا إضافيًـا علـى الإقتصـاد المصـرى يضـاف إلـى العوامـل الخارجيـة الأخـرى .

مـن جهـة أخـرى، تُشـكل قنـاة السـويس عـاملًا مهمًـا فـي معادلـة التأثـر المصـري. فمـع احتماليـة تعطيـل مضيـق هرمـز، وهـو المعبـر الأهـم لتجـارة النفـط العالميـة، قـد تتحـول طـرق الملاحـة البحريـة إلـى قنـاة السـويس، مـا يرفـع مـن إيراداتهـا نتيجـة زيـادة الطلـب. إلا أن هـذا السـيناريو الإيجابـي مشـروط بعـدم انـزلاق الأوضـاع فـي الخليـج إلـى مواجهـات تؤثـر علـى أمـن البحـر الأحمـر والملاحـة فيـه، خاصـة مـع تنامـي الهجمـات علـى السـفن فـي الأشـهر الأخيـرة والتـي تمثـل خطـر كبيـر يتمثـل فـي تراجـع الحركـة إذا مـا تأثـرت الملاحـة الدوليـة.

فـي النهايـة، يقـف الاقتصـاد المصـري أمـام معادلـة معقـدة، حيـث ترتبـط اسـتدامته بتطـورات لا يتحكـم فيهـا، لكنهـا تفـرض عليـه اتخـاذ إجـراءات اسـتباقية تسـتلزم دعـم جهـود تنويـع مصـادر الطاقـة، وتعزيـز قـدرات الإنتـاج المحلـي، وبنـاء مخـزون اسـتراتيجي، إلـى جانـب تحصيـن الوضـع المالـي فـي مواجهـة تقلبـات الأسـواق الدوليـة.

التجارة في عصر التعريفات: ماذا يعني ذلك لمصر؟

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخلت التعريفات الجمركية الجديدة التي أقرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبريل الجاري حيز التنفيذ بدءا من السبت 0 أبريل؛ حيث تطبق التعريفات الجديدة على مرحلتين الأولى تتضمن الحد الأدنى من التعريفات (١٠٪) فيما تطبق المرحلة الثانية الأربعاء ٩ أبريل بالنسبة للنسب الأعلى من التعريفات. تشمل هذه التعريفات ١٨٠ دولة على مستوى العالم -منها ١٨ دولة عربية تشمل مصر- وتزامن مع إعلانها اعلان ترامب حالة «الطوارئ الوطنية» لزيادة القدرة التنافسية للسوق الامريكية، وحماية السيادة الأمريكية، وتعزيز الأمن القومي والاقتصادي للولايات المتحدة على حد تعبيره.

لمحة عن تعريفات ترامب الجمركية..

وفقا للموقع الرسمي للبيت الأبيض؛ فقد أعلن الرئيس ترامب أن التجارة الأجنبية والممارسات الاقتصادية قد خلقت حالة طوارئ وطنية مما استوجب اصدار قراره بفرض تعريفات استجابة لتعزيز الوضع الاقتصادي الدولي للولايات المتحدة وحماية العمال الأمريكيين؛ حيث أدى العجز الكبير والمستمر في الميزان التجاري للسلع الأمريكية إلى تآكل قاعدة الصناعة الأمريكية؛ مما نتج عنه نقص في الحوافز لزيادة القدرة التصنيعية المتقدمة المحلية؛ وأضعف سلاسل الإمداد الحيوية؛ وجعل قاعدة الدفاع الصناعي بالولايات المتحدة تعتمد على «خصوم» أجانب.

تستند التعريفات الجديدة على مبدأ المعاملة بالمثل المعاملة بالمثل يعني أن الولايات المتحدة ستفرض تعريفات جمركية على الدول التي تفرض تعريفات أو قيودًا تجارية على السلع الأمريكية؛ فإذا كانت دولة ما تفرض رسومًا جمركية عالية على المنتجات الأمريكية أو تعوق التجارة بطريقة غير عادلة من وجهة النظر الأمريكية، فإن ترامب يرى أنه من العدل أن

ترد الولايات المتحدة بنفس الطريقة، أي بفرض تعريفات جمركية مشابهة على الواردات من تلك الدول.

كان ترامب يشجع على استخدام هذا المبدأ كأداة للمفاوضات التجارية؛ فمن خلال فرض تعريفات جمركية يتم الضغط على الدول الأخرى لتعديل سياساتها التجارية بما يخدم المصالح الأمريكية.على سبيل المثال، تم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بشكل بارز في النزاع التجاري مع الصين، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على السلع الصينية في يوليو 2018 بنسبة 25٪ ثم فرض 10٪ إضافية في سبتمبر من العام نفسه زادت إلى 25٪ في مايو 2019.

يستند الرئيس ترامب إلى سلطته بموجب قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية لعام 1977 (IEEPA) لمعالجة حالة الطوارئ الوطنية الناجمة عن العجز التجاري الكبير والمستمر المدفوع بعدم وجود «معاملة بالمثل» في العلاقات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية وسياسات ضارة أخرى مثل التلاعب بالعملة والضرائب المضافة الباهظة التي تفرضها دول أخرى.

باستخدام سلطته بموجب IEEPA، فرض ترامب تعريفات بنسبة 10٪ على مجموعة من الدول مع فرض تعريفات أعلى متبادلة على الدول التي لديها أكبر عجز تجاري مع الولايات المتحدة، علما بأن جميع الدول ستظل خاضعة لمعدل التعريفة الأساسي البالغ 10٪ والتي ستظل سارية حتى يحدد ترامب أن التهديد الناجم عن العجز التجاري والمعاملة غير المتبادلة قد تم حله أو تخفيفه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أمر IEEPA الصادر عن ترامب يتضمن أيضًا سلطات التعديل، مما يسمح للرئيس الأمريكي بزيادة التعريفة إذا قامت الدول الشريكة بالرد، أو تخفيض التعريفات إذا اتخذت الدول الشريكة خطوات كبيرة لمعالجة ترتيبات التجارة غير المتبادلة والتوافق مع الولايات المتحدة في القضايا الاقتصادية والأمنية الوطنية.

ما هي السلع المستبعدة من تطبيق التعريفات الجديدة؟

لن تخضع بعض السلع للتعرفة المتبادلة، وتشمل: المواد الخاضعة لقانون (USC 1702 b 50)؛ والمواد من الصلب/الألمنيوم والسيارات/قطع السيارات الخاضعة بالفعل لتعريفات؛ والنحاس والأدوية وأشباه الموصلات ومنتجات الخشب؛ وجميع المواد التي قد تخضع لتعريفات القسم 232 في المستقبل؛ والذهب؛ والطاقة وبعض المعادن الأخرى غير المتاحة في الولايات المتحدة.

ما هي المواد الخاضعة لقانون (USC 1702 b 50)؟

(USC 1702 b 50)هو قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)، الذي يمنح الرئيس الأمريكي سلطات معينة لتنظيم أو حظر المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات في حالات الطوارئ الوطنية. ينص هذا القانون على استثناءات معينة، بما في ذلك السلع التي تتعلق بالأمن الغذائي، والمواد الطبية، وموارد الطاقة، والتقنيات الحيوية، والمواد الخام الضرورية للتصنيع والإنتاج. هذه الاستثناءات تهدف إلى ضمان عدم تأثر الأمن الوطني والرفاهية العامة بسبب القيود التجارية

تفاصيل إضافية

- السلع الغذائية والزراعية: تشمل المنتجات الأساسية التي تضمن الأمن الغذائي.

- الأدوية والمستلزمات الطبية: تعتبر ضرورية للصحة العامة.

- الموارد الطاقوية: مثل النفط والغاز، التي تعتبر حيوية للاقتصاد.

- التقنيات الحيوية: تشمل العناصر المتعلقة بالأمن الوطني.

- المواد الخام: ضرورية لدعم عمليات التصنيع والإنتاج.

لذا، فإن السلع الخاضعة لقانون 50 USC 1702(b) تشمل مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن استمرارية الأمن الوطني والاقتصادي.

كندا والمكسيك

خص القرار الصادر عن ترامب في هذا الشأن كندا والمكسيك في ضوء الاتفاق الثلاثي بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (USMCA) والذي حل محل اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) اعتبارا من الأول من يوليو 2020.

بالنسبة لكندا والمكسيك، تظل أوامر IEEPA الحالية المتعلقة بالفنتانيل والهجرة سارية، ولا تتأثر بالتعريفات الجديدة؛ ما يعني يعني أن السلع المتوافقة مع USMCA ستظل تخضع لتعرفة 5٪ بينما ستخضع السلع غير المتوافقة مع USMCA لتعرفة 25٪ ، ومعادن البوتاسيون المستخدة في اسمدة الأراضي الزراعية والطاقة غير المتوافقة مع USMCA ستخضع لتعرفة 10٪. في حال تم إنهاء أوامر IEEPA الحالية، ستظل السلع المتوافقة مع USMCA تتلقى معاملة تفضيلية، بينما ستخضع السلع غير المتوافقة لتعرفة 12٪ متبادلة.

ماذا يعني تطبيق التعريفات الجديدة بالنسبة لمصر؟

بلغ اجمالي حجم التجارة الأمريكية مع مصر 8.6 مليار دولار خلال العام الماضي 2024؛حيث سجلت صادرات الولايات المتحدة من السلع إلى مصر العام الماضي 6.1 مليار دولار بزيادة نسبتها 26٪ (1.6مليار دولار) مقارنة بالعام 2023. فيما شهدت واردات الولايات المتحدة من مصر زيادة قدرها 6.7٪ (159.1 مليون دولار) مسجلة 2.5 مليار دولار خلال العام الماضي مقارنة بعام 2023. فائض التجارة الأمريكية مع مصر بلغ 3.5 مليار دولار في عام 2024، بزيادة قدرها 69.4٪ (1.5مليار دولار) مقارنةً بعام 2023.

جانب من الواردات الأمريكية من مصر (من الأعلى قيمة)	القيمة
ملابس محاكة أو مقلوبة	784.09 مليون دولار
ملابس غير محاكة أو مقلوبة	456.36 مليون دولار
الأسمدة	175.59 مليون دولار
الحديد والصلب	169.78 مليون دولار
تحضيرات الطعام من الخضروات والفواكه والمكسرات	139.95 مليون دولار
السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى	138.96 مليون دولار
الفواكه الصالحة للأكل، المكسرات، قشور الحمضيات، البطيخ	114.49 مليون دولار
الملح، الكبريت، الأرض، الحجر، الجص، الجير والأسمنت	103.41 مليون دولار
البلاستيك	75.51 مليون دولار
الزجاج والأدوات الزجاجية	67.37 مليون دولار
الخضروات الصالحة للأكل وبعض الجذور والدرنات	59.74 مليون دولار

المصدر: بيانات التجارة العالمية بقاعدة بيانات (COMTRADE) التابعة للأمم المتحدة التابعة الأمم المتحدة

بالنظر إلى هذه الأرقام؛ يبدو واضحا زيادة جميع معدلات حركة الواردات المصرية خلال عام 2024 بالمقارنة بالعام السابق عليه. فزيادة حجم التجارة يعكس اهتماماً متزايداً من كلا البلدين في تعزيز العلاقات التجارية وتدل على فرص التعاون الاقتصادي والنمو في مختلف القطاعات. كما أن زيادة

الصادرات الأمريكية لمصر بمعدل 26٪ تشير إلى أن الشركات الأمريكية تجد سوقا متنامي في مصر في مختلف القطاعات مما يعزز من تنوع الأسواق ويزيد من فرص العمل في الولايات المتحدة. أما زيادة الواردات الأمريكية من مصر بنسبة 6.7٪ تشير إلى أن المنتجات المصرية تحظى بقبول جيد في السوق الأمريكية، مما يعزز من الاقتصاد المصري ويعكس جودة السلع المصرية. فيما يعكس فائض التجارة بنسبة 69.4٪ استفادة الولايات المتحدة بشكل أكبر من التجارة مع مصر مما يعزز موقفها الاقتصادي.

ومستقبلا، تعكس هذه الأرقام مؤشرات إيجابية على العلاقات التجارية بين البلدين ومن أهمها فرصا متزايدة للاستثمار في مصر من الشركات الأمريكية كما تعزز هذه الأرقام من التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا، الزراعة، والطاقة.

تعريفات ترامب الجمركية الجديدة قد تكون لها تأثيرات متباينة على السوق المصرية من عدة جوانب يمكن تحليلها على النحو التالي:

تأثير على التجارة الثنائية:

- قد تؤدي التعريفات الجمركية الجديدة إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة من الولايات المتحدة إلى مصر، مما قد يؤثر سلبًا على التجارة بين البلدين. هذا الافتراض مبني على توقع أن يكتسب الدولار زخما مع دخول هذه التتعريفات حيز التنفيذ فضلا عن موجة التضخم المحتملة والتي قد يضطر

معهـا الفيدرالـي الأمريكـي تشـديد السياسـة النقديـة برفـع أسـعار الفائـدة المرجعيـة لاحتـواء التضخـم المرتفـع المتوقـع فـي مهمتـه للوصـول بمسـتهدف التضخـم لنسـبة ٢٪.

- فـي المقابـل، إذا كانـت مصـر تصـدر سـلعًا إلـى الولايـات المتحـدة، فقـد تسـتفيد مـن التعريفـات المرتفعـة علـى السـلع المنافسـة، ممـا يعـزز صادراتهـا.

التأثير على الاستثمارات:

- قـد تشـجع الاثـار المتوتبـة عـن هـذه التعريفـات خاصـة فيمـا يتعلـق بسـعر الـدولار الشـركات الأمريكيـة علـى التوسـع فـي الاسـتثمار فـي مصـر لانخفـاض التكلفـة. فـي المقابـل؛ فـي حـال شـكلت التعريفـات الجديـدة تحـد بالنسـبة للمصدريـن فـي قطاعـات معينـة فقـد يتجـه المصـدرون للبحـث عـن أسـواق بديلـة لتصديـر منتجاتهـا ممـا يدعـم وصـول المنتـج المصـري لاسـواق جديـدة او التوسـع فـي أسـواق قائمـة.

السوق المحلية:

- الزيـادة فـي التعريفـات قـد تـؤدي إلـى ارتفـاع أسـعار السـلع المسـتوردة فـي السـوق الأمريكيـة، ممـا قـد يؤثـر علـى قـرار المسـتهلك الأمريكـي بشـراء المنتـج المصـري وهـو مـا قـد يضـر بالمنتـج المصـري لصالـح المنتـج المحلـي الأمريكـي خاصـة مـع توقعـات ارتفـاع التضخـم.

السياسات الاقتصادية:

- قد تضطر الحكومة المصرية إلى تعديل سياساتها الاقتصادية استجابةً لهذه التعريفات، مثل تقديم دعم للقطاعات التي سيثبت تضررها من الرسوم من عدمه بعد فترة من تطبيق التعريفات الجديدة أو تعزيز الاستثمارات المحلية.

الاستجابة الإقليمية:

- تأثير التعريفات قد ينعكس أيضًا على العلاقات الاقتصادية مع دول أخرى في المنطقة، حيث قد تسعى مصر إلى تعزيز الشراكات مع دول أخرى لتعويض أي خسائر.

تؤثر التعريفات الجمركية الجديدة لترامب على الاقتصاد المصري من عدة جوانب، بدءًا من التجارة الثنائية وصولاً إلى السياسات الاقتصادية والاستثمارات. من المهم أن تتبنى مصر استراتيجيات مرنة للتكيف مع هذه التغيرات.

كما تعكس بيانات وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تدني نسبة الصادرات المصرية للسوق الامريكية بالنظر الى اجمالي الصادرات المصرية. فوفقا للبيانات حلت السوق الامريكية في المركز الرابع ضمن اكثر الدول استقبالا للواردات المصرية باجمالي 2.2 مليار دولار بنهاية 2024. فاذا كانت الصادرات المصرية قد بلغت حوالي 40 مليار دولار في 2024 وفقا لتصريحات وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري فان الصادرات المصرية تشكل حوالي 5.4٪ من اجمالي الصادرات المصرية للعالم مما يجعل تأثير الرسوم المفروضة على مصر ضعيفة إلى حد كبير.

بروتوكول الكويز

تظهر البيانات تفوق الواردات المصرية من منتجات الملابس والنسيج للسوق الامريكية وهي ضمن أهم محاور بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» الذي وقعته مصر مع الولايات المتحدة ودخلت حيز التنفيذ في 2005. وقد شهد هذا القطاع نموا كبيرا خلال العقدين الماضيين؛ وهو ما تعكسه أرقام المجلس التصديري للملابس الجاهزة التي تظهر ارتفاع صادرات القطاع بنسبة 18٪ في عام 2024 لتسجل 2.84مليار دولار مقابل 2.41 مليار دولار في 2023، كما نمت صادرات القطاع إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 17٪ لتسجل 1.19 مليار دولار خلال عام 2024 مقابل 1.01 مليار دولار في 2023.

وتمتلك مصر خطة طموحة لزيادة صادرات هذا القطاع لتصل إلى 11.0 مليار دولار خلال السنوات الستة المقبلة والتي تأتي في صدارة واردات الولايات المتحدة من مصر. هذ الخطة مع الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة حاليا لبرنامج رد الأعباء التصديرية فضلا عن تدني نسبة التعريفة الجمركية المفروضة على مصر يؤكد بما لا يدع مجالا للشك تدني التأثير الذي قد يصيب مصر من جراء هذا الاجراء.

تأثير سلبي في الأفق من مجمل التعريفات المفروضة

إلى جانب تفاعل أسواق المال الامريكية سلبا عقب اعلان التعريفات الجديدة، لم يخف المسئولون عن أهم المؤسسات المالية والمهتمة بالتجارة العالمية مخاوفهم من التأثير السلبي

لهـذه التعريفـات؛ خاصـة فيمـا يتعلـق تأثـر حركـة التجـارة العالميـة وتغذيـة موجـة التضخـم التـي كانـت قـد بـدأت فـي التراجـع نسـبيا خلال الأشـهر القليلـة الماضيـة.

فمـن جانبهـا صرحـت المديـرة العامـة لصنـدوق النقـد الدولـي كريسـتالينا جورجيفـا الجمعـة: نحـن لا نـزال نقيـم الآثـار الاقتصاديـة الكليـة للتدابيـر الجمركيـة المعلنـة، لكنهـا تمثـل بوضـوح مخاطـر كبيـرة علـى التوقعـات العالميـة فـي وقـت يشـهد نمـواً بطيئـاً. مـن المهـم تجنـب الخطـوات التـي قـد تضـر بالاقتصـاد العالمـي بشـكل أكبـر. ندعـو الولايـات المتحـدة وشـركائها التجارييـن للعمـل بشـكل بنـاء لحـل التوتـرات التجاريـة وتقليـل الغمـوض.

وقالـت جيورجييفـا أن تقييـم الصنـدوق لاثـار هـذه التعريفـات علـى توقعات الاقتصـاد العالمـي سـيتم تضمينهـا فـي تقريـر آفـاق الاقتصـاد العالمـي، الـذي سـيتم نشـره خلال اجتماعـات الربيـع لصنـدوق النقـد الدولـي والبنـك الدولـي التـي تنطلـق 21 أبريـل الجـاري فـي العاصمـة واشـنطن.

كمـا أصـدرت منظمـة التجـارة العالميـة بيانـا أكـدت فيـه أن التعريفـات الجديـدة سـتؤثر بشـكل كبيـر علـى التجـارة العالميـة وآفـاق النمـو الاقتصـادي، متوقعـة أن هـذه التدابيـر، بالإضافـة إلـى تلـك التـي تـم تقديمهـا منـذ بدايـة العـام، قـد تـؤدي إلـى انكمـاش عـام بنحـو ٦٪ فـي حجـم التجـارة العالميـة للسـلع خلال العـام الجـاري، ممـا يمثـل مراجعـة نزوليـة بحوالـي ٤٪ عـن التوقعـات التـي أعلنتهـا المنظمـة سـابقا.

«أشـعر بقلـق عميـق حيـال هـذا الانخفـاض وإمكانيـة تصعيـده إلـى حـرب تعريفـة مـع سلسـلة مـن التدابيـر الانتقاميـة التـي قـد تـؤدي

إلى مزيد من الانخفاضات في التجارة»، وفق ما صرحت به المديرة العامة للمنظمة.

وأضافت» :من المهم أن نتذكر أنه، على الرغم من هذه التدابير الجديدة، فإن الغالبية العظمى من التجارة العالمية لا تزال تتم تحت شروط الدولة الأكثر رعاية (MFN) لمنظمة التجارة العالمية. تشير تقديراتنا الآن إلى أن هذه النسبة تبلغ حاليًا 74%، انخفاضًا من حوالي 80٪ في بداية العام. يجب على أعضاء المنظمة أن يتضامنوا لحماية هذه المكاسب.

تدابير التجارة من هذا الحجم يمكن أن تخلق تأثيرات كبيرة في تحويل التجارة. أدعو الأعضاء إلى إدارة الضغوط الناتجة بشكل مسؤول لمنع تصاعد التوترات التجارية».

في السياق ذاته؛ توقع رئيس الاحتياطي الفيدرالي من المحتمل أن تؤدي التعريفات الجمركية الأعلى إلى زيادة التضخم خلال العام الجاري.

«وبناءً على ذلك، ارتفعت كلا من مقاييس توقعات التضخم على المدى القريب المستندة إلى الاستطلاع والسوق. وفقًا لمعظم المقاييس، تبقى توقعات التضخم على المدى الطويل—تلك التي تتجاوز السنوات القليلة القادمة—مستقرة تمامًا ومتوافقة مع هدفنا البالغ 2٪»، وفق جيروم بأول.

وأوضح بأول إن افاق السياسة النقدية في الولايات المتحدة غير مؤكدة للغاية مع مخاطر مرتفعة لكل من ارتفاع البطالة وارتفاع التضخم؛ مشيرا إلى أن الإدارة الجديدة بصدد تنفيذ تغييرات

سياسية كبيرة في أربعة مجالات: التجارة، والهجرة، والسياسة المالية، والتنظيم، ومؤكدا أنه سيكون من الصعب جدًا تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة للتعريفات الجمركية الأعلى حتى يتوفر مزيد من اليقين حول التفاصيل، مثل ما الذي سيتم فرض رسوم عليه، وما هو المستوى، والمدى الزمني للتنفيذ، ومدى الرد من شركاء الولايات المتحدة التجاريين. وفق بأول ستشمل الاثار الاقتصادية للتعريفات الجديدة «تضخمًا أعلى ونموًا أبطأ».

هذه التصريحات تعكس التوقعات المحتملة لهذه التعريفات والتي سيكون لها تأثير على مصر التي تسعى للتعافي من اثار التوترات العالمية والإقليمية. ارتفاع التضخم العالمي مع تباطؤ النمو والقوة المحتملة للدولار مع تطبيق التعريفات الجديدة هي تحديات ستلقي بظلالها علي الاقتصاد المصري وتتطلب التعامل معها في ضوء ما تفرضه الموجة الثانية الجارية من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي تتبناها مصر بدعم من صندوق النقد الدولي.

ردود أفعال الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة

جاءت ردود الأفعال جميعها محملة بمخاوف اقتصادية من فرض التعريفات الجديدة خاصة مع دخولها حيز التنفيذ. من جهتها

أعلنت الصين أنها ستفرض رسماً جمركياً مماثلا بنسبة 34٪ على البضائع المستوردة من الولايات المتحدة، ابتداءً من .ا أبريل.الرسوم الجمركية بنسبة 34٪ من الولايات المتحدة على الصين تأتي بالإضافة إلى الرسوم التي تم الإعلان عنها سابقاً، مما يعني أن معدل الرسوم الجمركية الإجمالي قد يرتفع إلى ما لا يقل عن 54٪.

كما قالت وزارة التجارة في بكين إنها تقدمت بدعوى قضائية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب.

في سياق متصل؛ لم يعلن الاتحاد الأوربي عن خطوات فعليه للرد على هذه الرسوم؛ ولكن صرحت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، إن الأوروبيين شعروا بـ «خيبة أمل من حليفهم الأقدم» وحذرت من أن الرسوم الجمركية تمثل «ضربة كبيرة للاقتصاد العالمي» مع «عواقب وخيمة».

وفي كندا؛ أعلن رئيس وزراء كندا، مارك كارني، عن تدابير مضادة جديدة لحماية العمال والشركات الكندية والدفاع عن اقتصاد كندا في مواجهة التعريفات. تشمل هذه التدابير: فرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على السيارات الجاهزة غير المتوافقة مع اتفاقية CUSMA والتي يتم استيرادها إلى كندا من الولايات المتحدة وكذلك فرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على المحتوى غير الكندي وغير المكسيكي في السيارات الجاهزة المتوافقة مع اتفاقية CUSMA والتي يتم استيرادها إلى كندا من الولايات المتحدة. كما أعلن عن نية كندا تطوير إطار عمل لمصنعي السيارات يحفز الإنتاج والاستثمار في داخل الدولة.

في ضوء ذلك يمكن العمل في المسارات التالية:

1. تنويع الشركاء التجاريين: يجب البحث عن أسواق جديدة لتعويض أي انخفاض في الصادرات إلى الولايات المتحدة، مثل تعزيز التجارة مع دول أوروبا وآسيا وأفريقيا.

2. تحفيـز الصناعـات المحليـة: دعـم الصناعـات الوطنيـة مـن خلال تقديـم حوافـز ماليـة وتسـهيل الوصـول إلـى التمويـل لتعزيـز الإنتـاج المحلـي وتقليـل الاعتمـاد علـى الـواردات.

3. تعزيـز الابتـكار والتكنولوجيـا: الاسـتثمار فـي البحـث والتطوير لتحسـين جـودة المنتجـات وزيـادة القـدرة التنافسـية فـي الأسـواق العالمية.

4. تطويـر البنيـة التحتيـة: تحسـين الموانـئ والطـرق والنقـل لتسـهيل التجـارة وزيـادة كفـاءة التصديـر.

5. تدريـب العمالـة: توفيـر برامـج تدريبيـة لتطويـر مهـارات العمالـة فـي القطاعـات المتأثـرة بالتغيـرات التجاريـة.

6. تنشـيط الاسـتفادة مـن الاتفاقيـات التجاريـة القائمة: السـعي لعقـد اتفاقيات تجاريـة جديـدة أو تعديـل الاتفاقيـات الحاليـة لتخفيف تأثيـر التعريفات.

7. اسـتراتيجية للتسـويق الدولـي: تعزيـز العلامـة التجاريـة المصريـة فـي الأسـواق الدوليـة لزيـادة الطلـب علـى المنتجـات المصريـة.

8. ضـرورة التوسـع فـي تطبيـق اشـكال التعـاون مـع القطـاع الخـاص الـذي يمتلـك راس المـال والخبـرة والمهارة فـي إدارة المشـروعات في القطاعـات ذات الأولويـة ممـا يحسـن مـن أداء هـذه المشـروعات مـن جهـة ويسـرع مـن عمليـة الاسـتفادة مـن عوائدهـا فـي ظـل الظـروف الراهنـة. وهنـا يأتـي قطـاع إدارة المطـارات والسـياحة والاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات والصناعـة كأهـم القطاعـات التـي يمكـن التطبيـق عليهـا فـي إطـار وثيقـة سياسـة ملكيـة الدولـة.

خاتمة

تواجـه مصـر تحديـات كبيـرة نتيجـة التعريفـات الجمركيـة الجديـدة التـي فرضتهـا الولايـات المتحـدة، والتـي قـد تؤثـر علـى التجـارة الثنائيـة والاسـتثمارات. ومـع ذلـك، يُظهـر حجـم التجـارة بيـن البلديـن لا يـزال يعكـس فرصًـا للنمـو والتعـاون. مـن خلال تبنـي اسـتراتيجيات متعـددة، مثـل تنويـع الشـركاء التجارييـن، وتحفيـز الصناعـات المحليـة، وتعزيـز الابتـكار، يمكـن لمصـر التكيـف مـع التغيـرات الاقتصاديـة العالميـة. إن الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة وتطويـر مهـارات العمالـة سـيكونان ضروريين لتحقيـق الاسـتدامة الاقتصاديـة. فـي النهاية، يتطلـب الوضع الراهـن اسـتجابة ومرنـة لضمـان مسـتقبل اقتصـادي مزدهـر لمصـر.

تأكيد الثقة في الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر: صرف الشريحة الثانية من الدعم المالي الأوروبي بقيمة 4 مليار يورو

نوران جعفر
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يقدّر الاتحاد الأوروبي أهمية الشراكة الاستراتيجية مع مصر وتأكيدًا على ثقته في الاقتصاد المصري، فقد وافق البرلمان الأوروبي بأغلبيه الأعضاء (452 عضوًا من أصل 720) في 1 أبريل 2025 على إتاحة الشريحة الثانية من حزمة الدعم المالي الكلي المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر بقيمة 4 مليارات يورو، جاء ذلك القرار استجابةً لمقترح المفوضية الأوروبية الذي قُدم في 15 مارس 2024، والذي تضمن تقديم مساعدات مالية كلية لمصر في شكل قروض تصل قيمتها إلى 5 مليارات يورو، تم صرف الشريحة الأولى، وهي قرض قصير الأجل بقيمة مليار يورو في ديسمبر 2024، ومن الجدير بالذكر أن إجمالي حزمة الدعم الأوروبية لمصر يبلغ 7.4 مليارات يورو حتى عام 2027، منها 5 مليارات يورو لدعم الموازنة العامة، و1.8 مليار يورو كضمانات استثمارية للشركات الأوروبية، و600 مليون يورو مساعدات تدريبية وفنية، ذلك البرنامج يأتي في ضوء دعم الاقتصاد المصري بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة وأن مصر تمثل قوة استقرار مهمة في ظل توترات تتسم بالتقلبات متزايدة، وقد انعكس ذلك على العلاقات المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي، قد قامت مصر وفرنسا بترفيع العلاقات إلى مستوي العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

ترفيع العلاقات المصرية الأوروبية من خلال الشراكة الاستراتيجية الشاملة

وقّع الاتحاد الأوروبي في 17 مارس 2024، إعلانًا مشتركًا لإطلاق الشراكة الاستراتيجية والشاملة مع مصر بهدف تعزيز العلاقات الثنائية ودعم الاقتصاد المصري، اقترح فيها الاتحاد الأوروبي حزمة دعم مالي لمصر بقيمة 7.4 مليار يورو للفترة 2024-2027، وتتضمن تلك الشراكة

تقديم قروض ميسرة بقيمة 5 مليار يورو (مساعدة مالية كلية)؛ بهدف دعم الموازنة العامة للدولة المصرية، و1.8 مليار يورو من ضمانات استثمار للشركات الأوروبية والمصرية للاستثمار في مصر في إطار خطة الجوار الجنوبي الاقتصادية والاستثمارية للاتحاد الأوروبي والتي تم اعتمادها في فبراير 2021، إلى جانب 600 مليون يورو في شكل منح إضافية مخصصة للمساعدة الفنية والتدريب وبناء القدرات تتضمن 200 مليون يورو لإدارة الهجرة، وفقًا للمفوضية الأوروبية .

تغطي هذه الشراكة ست أولويات رئيسية مشتركة: العلاقات السياسية، الاستقرار الاقتصادي، التجارة والاستثمارات المستدامة، الهجرة والتنقل، الأمن وتنمية المهارات لدى الأفراد، ولتعزيز هذه الشراكة، وهو ما يأتي في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي تنفذه الحكومة المصرية، ضمن 3 محاور رئيسية: استمرار استقرار الاقتصاد الكلي، وتأمين بيئة أعمال داعمة وتحفيز القطاع الخاص، ودعم التحول الأخضر.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في الأول من أبريل 2025، قرار إتاحة صرف الشريحة الثانية من الدعم المالي المقدم لمصر بقيمة 4 مليار يورو، وذلك بأغلبية 452 صوتًا من أصل 674 صوتًا؛ بهدف دعم الاقتصاد المصري في ظل التوترات الجيوسياسية الإقليمية والتوترات الاقتصادية العالمية، ومن المنتظر أن تشمل الخطوات القادمة، اعتماد المجلس الأوروبي للشريحة الثانية على مستوى سفراء دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 خلال الأيام القادمة، على أن يعقب ذلك عملية تشاورية ثلاثية بين البرلمان والمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، تنتهي باعتماد نص موحّد ونهائي للقرار خلال بضعة أسابيع .

جاءت هذه الشريحة عقب الانتهاء من إجراءات صرف الشريحة الأولى بقيمة 1 مليار يورو في ديسمبر 2024، والتي تم توقيع مذكرتها أثناء مؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي المنعقد في يونيو 2024 ، وتأتي هذه الخطوة تقديراً للجهود المصرية في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، ودورها كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، بالإضافة إلى أن موافقة الاتحاد الأوروبي جاءت بناء على التقدم الذي أحرزته مصر في تعزيز إدارتها المالية العامة وتعزيز دور هيئة المنافسة .

الآثار المحتملة للحصول على لشريحة الثانية من الدعم المالي على الاقتصاد المصري

إن دخول حزمة النقد الأجنبي الأوروبي والبالغ قيمتها 4 مليارات يورو لمصر، يعزز زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي لدي البنك المركزي المصري، وهو ما يترتب عليه سد الفجوة التمويلية، وتوفير العملة الصعبة للمستوردين والمصنعين، مما يسهم في تعميق التصنيع المحلي والتوسع في المشروعات القائمة وزيادة الإنتاج المحلي وخفض معدلات التضخم إلى المستوي المستهدف البالغ 7% (±2%) بحلول الربع الرابع من عام 2025، ودفع عجلة الاقتصاد المصري من خلال استكمال الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، والتي تنعكس بالإيجاب على استقرار السياسات النقدية وتحسن سعر الصرف ودعم العملة المحلية، إضافة لأهمية هذه التدفقات النقدية في زيادة مرونة الاقتصاد والإسراع في استكمال الاتجاه نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: الأثر على تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري

إن صرف هذه الشريحة ستسهم بشكل إيجابي في إعطاء رسالة طمأنة وتعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمار المباشر وغير المباشر في مصر، خاصة مع تأكيد وكالة موديز للتصنيف الائتماني في تحليلها عن الاقتصاد المصري والصادر في 6 فبراير 2025 بعنوان « نظرة على مصر: مستقبل أكثر إشراقًا»، على أن تدفقات النقد الأجنبي على مصر تسهم في تحسين أوضاع الاقتصاد وتعزيز الخروج من أزمة العملة الصعبة التي استمرت عامين في مصر، في ظل اعتبار مصر كوجهة استثمارية وسياحية، خاصة مع حدث افتتاح المتحف المصري الكبير في يوليو المقبل 2025، بالإضافة إلى الحفاظ على النظرة المستقبلية الإيجابية للاقتصاد المصري في فبراير 2025 مع تصنيفها عند Caa1 .

وفي الإطار ذاته؛ يسعى الاتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمارات في مصر، سواء من خلال رفع استثماراته الخارجية أو من خلال زيادة الاستثمارات المحلية المتمثلة في زيادة دور القطاع الخاص وحرص الدولة على تنفيذ وثيقة ملكية الدولة كجزء من الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر، فيعتبر الاتحاد الأوروبي صاحب ثاني أكبر تدفقات استثمارات اجنبية مباشرة في مصر بما نسبته 9% من إجمالي تدفقات الاستثمارات في مصر للعام المالي 2023/2024، تسبقه الدول العربية لتمثل ما نسبته 73.3% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الداخلة لنفس الفترة، خاصة بعد الصفقة الإماراتية لتطوير رأس الحكمة .

ثانيًا: الأثر على الموازنة العامة للدولة

يستهدف الاتحاد الأوروبي من الدعم المالي المقدم لمصر تحسين الأوضاع الاقتصادية ودعم الموازنة العامة للدولة، وهو ما انعكس على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2025/2026، على أن تبلغ الإيرادات الحكومية نحو 3.1 تريليون جنيه، أي بمعدل نمو سنوي 19% عن العام المالي السابق، وأن تبلغ المصروفات 4.6 تريليون جنيه بزيادة قدرها 18%، مع استهداف تحقيق فائض أولي بقيمة 795 مليار جنيه أي بنسبة 4% من الناتج المحلي، بالإضافة إلى خفض دين أجهزة الموازنة العامة إلى 82.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ضوء الاهتمام بالتوسع في برامج الحماية الاجتماعية واستهداف الفئات الأولي بالرعاية، فقد خُصص ما قيمته 732.6 مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أي بمعدل زيادة 15.2% عن العام المالي السابق وذلك لتخفيف الأعباء عن المواطنين .

ثالثًا: الأثر على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي

تعتبر مصر شريكًا استراتيجيًا مهمًا للاتحاد الأوروبي، ومن أهداف هذا الدعم المالي المقدم لمصر هو تعزيز التبادل التجاري مع مصر، وهو ما يتوقع أن يقلص فجوة العجز في الميزان التجاري بين الطرفين، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول لمصر بما يمثل 25.3% من إجمالي التجارة المصرية مع الشركاء التجاريين للتكتلات الاقتصادية للعام المالي الماضي 2023/2024، فقد ارتفعت نسبة الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي عن السلع غير البترولية للعام المالي 2023/2024 لتمثل نسبة 25.3% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية،

من نسبة 24.4% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية للعام المالي 2022/2023

من المتوقع أن يشهد التبادل التجاري البترولي بين مصر والاتحاد الأوروبي ارتفاعًا في الفترة المقبلة خاصة مع تحول مصر لمركز إقليمي لتداول الغاز الطبيعي في المنطقة وتسييل الغاز القبرصيّ لإعادة تصديره للاتحاد الأوروبي وتعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الاستكشافات البترولية، وبعد انخفاض التدفقات الروسية عقب الحرب الروسية الأوكرانية، حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على نسبة 46.6% من إجمالي الصادرات البترولية المصرية للعام المالي 2023/2024، ارتفاعًا من نسبة 43.6% عن الصادرات البترولية المصرية للعام المالي السابق .

التحركات المصرية استجابةً للحصول على الشريحة الثانية

قادت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في الأول من إبريل 2025، جهودًا بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة؛ لتنفيذ العديد من الإصلاحات في إطار الركائز الثلاث لبرنامج الإصلاحات الهيكلية، ومن بينها حساب ضريبة المرتبات إلكترونيًا، وتفعيل قانون المالية العامة الموحد لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة، وتعزيز التحول المستدام من خلال التوسع في شبكات الحماية الاجتماعية.

صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء لجميع الجهات الحكومية بإرسال جميع الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المملوكة للدولة لإعداد مسودة أولية بالإعفاءات التي ينبغي إلغاؤها، وكذلك

إنشاء قاعدة بيانات موحدة تديرها وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة والتي تضم تفاصيل الملكية لتلك الشركات .

الارتقاء بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي في ضوء الشراكة الاستراتيجية

تعمل الدولة على الاستفادة بالتمويلات النقدية المقدمة لها من الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع تنفيذ الحكومة لوثيقة سياسة ملكية الدولة ودمج القطاع الخاص في الاقتصاد، تستهدف زيادة الاستثمارات المحلية من القطاع الخاص، وبالتالي الاستفادة من الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي بقيمة 1.8 مليار يورو كخطوة قادمة، بالإضافة إلى العمل على جذب الاستثمارات الأوروبية، خاصة في ظل تطوير شبكات البنية التحتية وتعزيز كفاءة شبكة المواصلات والتنمية المستدامة الزراعية.

رُغم أن مصر ليست طرفا مباشرًا في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا، فقد تنعكس تداعياتها على الاقتصاد المصري من خلال تأثيرها على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة والاستثمار وأسواق المال، ولكن على الجانب الأخر، قد تستفيد مصر من الحروب التجارية عبر جذب استثمارات أوروبية ضخمة وتحويل نفسها إلى مركز صناعي عالمي كبديل عن الإنتاج بالولايات المتحدة. وقد تسعى الشركات من الجانبين لنقل إنتاجها إلى مصر للاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تربطها بأسواق متعددة، وإذا فرضت أوروبا أو أمريكا تعريفات وقيودًا متبادلة على بعض المنتجات، فقد تستفيد مصر من تصدير المزيد من السلع الغذائية إلى أوروبا.

ترفيع فرنسا لعلاقاتها الاستراتيجية مع مصر

قامت مصر وفرنسا في 4 أبريل 2025 بترفيع العلاقات بين البلدين إلى مستوي الشراكة الاستراتيجية، وهو ما يتسق مع الإعلان المُشترك الذي تم توقيعه في مارس 2024 من أجل ترفيع مستوى العلاقات المصرية الأوروبية إلى الشراكة الاستراتيجية، وبالتالي ينعكس ذلك تباعًا على دول القارة الأوروبية، وفي إطار التعاون المشترك بين مصر وفرنسا ودعم الاقتصاد المصري، أتاحت الحكومة الفرنسية تمويلات للقطاعين الحكومي والخاص في مصر بما قيمته 4 مليارات يورو، بنحو 3.5 مليار يورو للقطاع العام و500 مليون دولار للقطاع الخاص على مدي علاقتها الاقتصادية مع مصر، بينما تمتلك العديد من الشركات الفرنسية استثمارات كبيرة في مصر، خاصة في قطاعات الطاقة والنقل وتجارة التجزئة.

وفـي نفـس السـياق، تعهـدت الوكالـة الفرنسـية للتنميـة بحوالـي 260 مليـون يـورو بهـدف دعـم مشـروعات النقـل والطاقـة والصـرف الصحـي فـي مصـر، بالإضافـة إلـى أن تطويـر مسـتوي العلاقـات بيـن مصـر وفرنسـا للشـراكة الاسـتراتيجية نابـع مـن كـون فرنسـا اكبـر مسـتثمر أوروبـي فـي مصـر، بـخلاف تجـارة المحروقـات، بأكثـر مـن حوالـي 7 مليـار يـورو، كمـا تسـاهم الإدارة الفرنسـية فـي تحديـث الخـط الاول لمتـرو الأنفـاق وإنشـاء الخـط السـادس لمشـروع متـرو الأنفـاق

تهـدف هـذه الشـراكة الاسـتراتيجية مـع فرنسـا إلـى تعزيـز مسـتويات التعـاون الاقتصـادي والتجـاري والاسـتثماري والتعـاون الإنمائـي فـي مصـر، وتُعـد فرنسـا أحـد أهـم الشـركاء التجارييـن الأوروبييـن لجمهوريـة مصـر العربيـة، حيـث زاد حجـم الصـادرات المصريـة إلـى فرنسـا بمـا قيمتـه 1.1 مليـار دولار خلال عـام 2024 مقابـل حوالـي 855.4 مليـون دولار خلال عـام 2023 بنسـبة زيـادة 22.4%، بينمـا بلغـت قيمـة الـواردات المصريـة مـن فرنسـا مـا قيمتـه 1.8 مليـار دولار خلال عـام 2024 مقابـل 1.7 مليـار دولار خلال عـام 2023 بارتفـاع 10.8 %، بينمـا سـجل حجـم التبـادل التجـاري بيـن البلديـن نحـو 2.9 مليـار دولار فـي العـام الماضـي مقابـل 2.5 مليـار دولار فـي العـام السـابق عليـه بنسـبة نمـو 14.7 %.

ختامًـا، يسـعي الاتحـاد الأوروبي ومصـر لتعزيـز علاقتهما الاسـتراتيجية، كمـا يُقـدر الـدور الـذي تلعبـه مصـر فـي المنطقـة الأعبـاء الضخمـة التـي تتحملهـا مصـر ارتباطـاً باسـتضافة ملاييـن اللاجئيـن والمهاجريـن ، خاصـة مـع تأكيـد الاتحـاد الأوروبـي علـى ثقتـه فـي الإصلاحـات الملموسـة للاقتصـاد المصـري مـن خلال تقديـم الشـريحة الأولـي والثانيـة مـن حزمـة الدعـم المالـي المتفـق عليهـا فـي وقـت قصيـر،

بالإضافة إلى دعم أجندتها الإصلاحية المحلية بالتزامن مع حصول مصر على الشريحة الرابعة من التمويل الممدد لصندوق النقد الدولي، وسيساعد هذا الدعمُ المالي مصرَ على زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية خاصة في قطاعات الطاقة والغاز الطبيعي، وتعزيز التبادل التجاري بين الطرفين، إلى جانب تغطية جزء من احتياجاتها التمويلية للسنة المالية 2025/2024 ودعم الموازنة العامة للدولة.

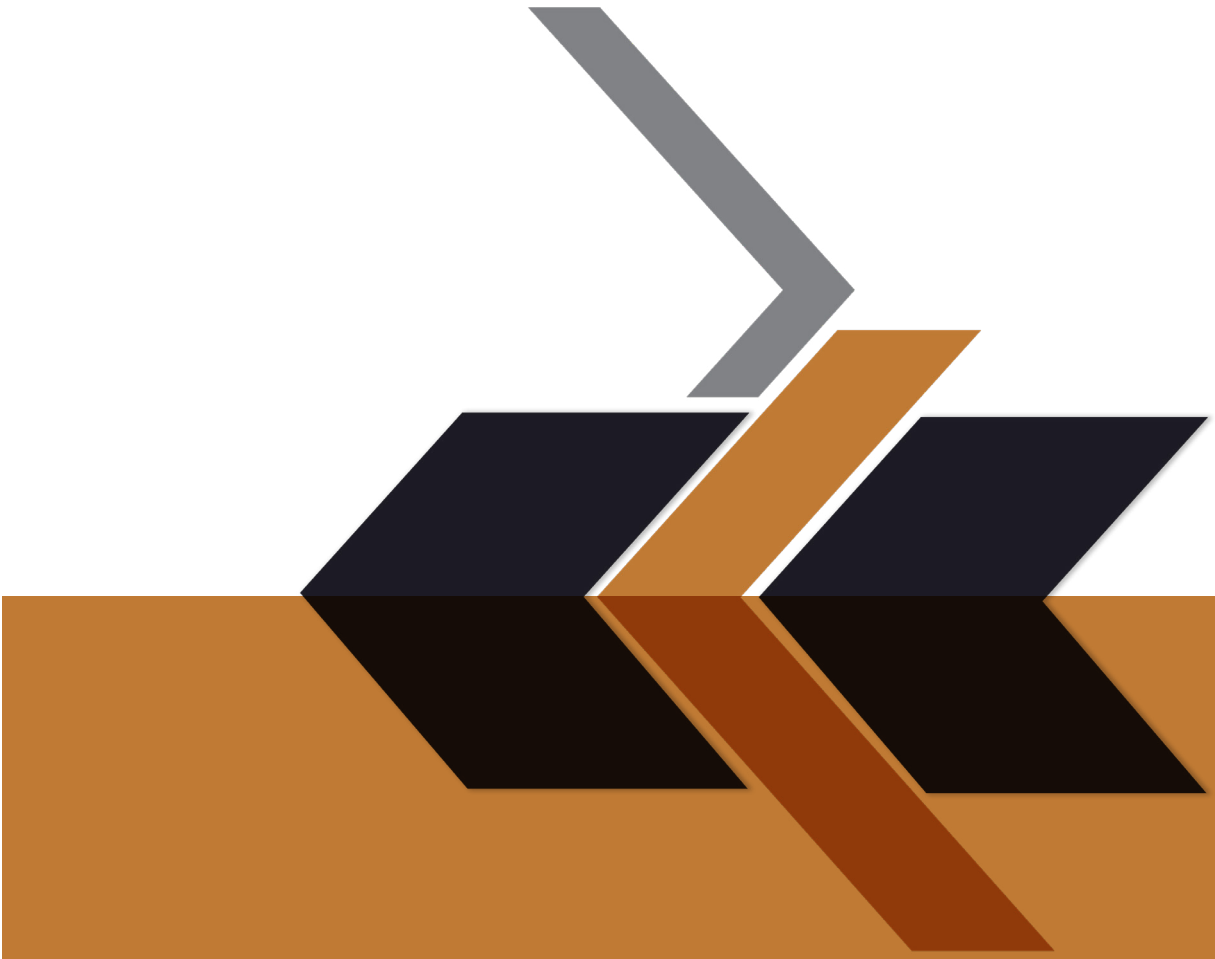

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg